مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية بدولة الكويت والمعوقات التي تواجهها
اسم الكاتب: بيبي محمود عاشور، أميمة محمد أبو الخير
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9382
تاريخ الاسترداد: 2026/04/10 20:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد 21، العدد 3
ربيع الأول 1445هـ / سبتمبر 2024م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

سبتمبر 2024م **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** المجلد 21 العدد 3
https//:doi.org/10.36394/jhss/21/3/15

دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية بدولة الكويت والمعوقات التي تواجهها

بيبي محمود عاشور[1]
أميمة محمد أبو الخير[2]

تاريخ الاستلام: 23-02-2023 **تاريخ القبول: 13-10-2023**

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور مؤسسات المجتمع المدني بدولة الكويت في التنشئة السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة، وتحديد أهم المعوقات التي تواجهها في أداء هذا الدور. وقامت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (53) عضواً من الأعضاء المنتسبين والمؤسسين للجمعية الكويتية للإخاء الوطني، واشتملت الأدوات على استبانة تضمنت (22) بنداً موزعة على مجالين. وبينت نتائج الدراسة أن مؤسسات المجتمع المدني لها دور كبير في عملية التنشئة السياسية بدولة الكويت، فهي منبر مهم للتعبير عن الرأي والمشاركة الشعبية وعرض الكثير من الموضوعات التي يتم مناقشتها من أهل الخبرة والاختصاص، وأشارت النتائج إلى وجود عدد من العقبات التي قد تؤثر على أداء مؤسسات المجتمع المدني لدورها في التنشئة السياسية ومنها العصبية والقبلية لدى بعض أفرادها، وقلة التمويل والدعم المادي للقيام بدورها بشكل مناسب ومؤثر.

الكلمات الدالة: مؤسسات المجتمع المدني، التنشئة السياسية، الكويت.

(1) كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة الشارقة (الشارقة – الإمارات العربية المتحدة)
bibi.ash22@hotmail.com

(2) كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة الشارقة (الشارقة – الإمارات العربية المتحدة)

المقدمة:

يعد المجتمع المدني في وقتنا الحاضر أحد الدعامات الأساسية للنظام الديمقراطي لأي بلد وله دور كبير ومؤثر في استغلال الطاقات البشرية للمصلحة العامة ولخدمة القضايا المختلفة، والمجتمع المدني شريك ومساهم في تحقيق التنمية التي تنشدها الحكومات من خلال مشاركته في رسم السياسات وتنفيذها، وتتوافر لدى مؤسسات المجتمع المدني مميزات قيمية وسلوكية قد لا تتوافر في تنظيمات أخرى مثل قيمة المواطنة حيث يتحمل الفرد المسؤولية المجتمعية ويدرك ماعليه من حقوق وواجبات، ويمارس الفرد العديد من السلوكيات التي تتمثل في العمل الجمعي وقبول الآخر والتسامح داخل إطار دستوري قانوني وتقل فيه الممارسات التي تتصف بالنزعة الفردية والأنانية في الأعمال المجتمعية ويرى القضايا المجتمعية من منظور جماعي بدلاً من المنظور الفردي، والمجتمع المدني كمنظمة رسمية تعمل على تدريب وتأهيل المنتسبين والمواطنين على آليات خدمة المجتمع والدولة والحفاظ على المصلحة العامة، وتساعد مؤسسات المجتمع المدني على اكتساب المهارات والخبرات وهي البوابة الرئيسية لإعداد القادة لقيادة المستقبل ولخدمة الوطن فهي مركز تأهيل النخب والقيادات للدولة

وقد شهد قطاع المجتمع المدني تقدماً كبيراً في التعاون مع الحكومة والمشاركة في إدارة السياسات الاجتماعية الموضوعة، وذلك في عصر الانفتاح السياسي والازدهار الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته دولة الكويت خلال فترة ما بعد الاستقلال عام 1961، فيُشهد لحكومة دولة الكويت إيمان وثقة أصحاب القرار بضرورة وجود مؤسسات المجتمع المدني وأهميتها في بناء الدولة، فقد أكد الدستور الكويتي في المادة (43) على حرية تكوين جمعيات النفع العام أو منظمات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات على أسس وطنية وقانونية لا تحمل صفة الإلزام أو الإجبار، وقد خرجت الدولة بقانون في عام 1962م في شأن الأندية وجمعيات النفع العام التي تقع تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية والذي نص على أنه "يُقصد بجمعيات النفع العام والأندية: الجمعيات والأنظمة المنظمة والمستمرة لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين واعتباريين بغرض آخر غير الحصول على الدعم المادي وتستهدف القيام بنشاط اجتماعي، ثقافي، ديني أو رياضي" (قانون رقم 24 لسنة 1962).

كما شهد قطاعُ المُجْتَمع المدني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال العقود الأخيرة تطورًا ملحوظًا، فقد نصَّت جميع الدساتير والأنظمة القانونيَّة في دول الخليج العربي على حق تكوين الجمعيَّات الأهليَّة وحددت القوانين والأطر التنظيمية التي حددت شكل العلاقة بين المجتمع المدني والدولة وبينت حدود عمل المجتمع المدني الذي يخضع لإشراف الدولة، وقد جاء هذا التطوُّر في قطاع المُجْتَمع المدني بدول الخليج كنتيجة

طبيعيَّة لتزايد الاهتمام ببروز هذا النوع من المُؤَسَّسات غير الحكوميَّة محليًّا وعالميًّا لاسيَّما مع التطوُّرات التي شهدتها الساحتان الدوليَّة والإقليميَّة في المجالات السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وقد صاحب انتشار فكر العولمة والانفتاح السياسي والاقتصادي التي عملت على إدخال قيم جديدة مثل قيم الحريات الأساسية والمواطنة، ومعها زادت أنشطة المُجْتَمع المدني وارتفع عدد المُنَظَّمات العاملة في هذا المجال، وتنوعت اختصاصاتها وأنشطتها لتشمل العديد من القضايا ذات البعد الإنساني ومنها قضايا الطفولة، قضايا المرأة، قضايا ذوي الإعاقة، قضايا البيئة والقضايا السياسية والاقتصادية العامة (السعودي وطاهر، 2011، ص 44).

وتعد التنشئة السياسية إحدى عمليات التنشئة الاجتماعية التي تقوم فيها مصادر التنشئة الاجتماعية بزرع وغرس القيم والمبادئ السائدة في المجتمع لدى الفرد لكي يصبح مواطناً صالحاً مترجماً لتلك القيم والمبادئ إلى سلوك يومي يساعد في تنمية المجتمع الذي يعيش فيه محافظاً على إطاره السياسي (الطبيب، 2010، ص 21)

وهي عملية مستمر ودائمة يمر بها الفرد طوال مراحل حياته، ويتم من خلالها تشكيل المعارف والمعتقدات والسلوكيات والقيم والاتجاهات السياسية من قبل كافة مؤسسات المجتمع بما يتماشى مع التحولات الاجتماعية والسياسية التي يمر بها النظام الوطني والنظام الدولي على حدٍ سواء (حسن، القصبي، جورج، مرجان، 2014، ص 717).

وتهتم الأنظمة السياسية في الدول بفكرة التنشئة السياسية وذلك لأسباب تعود إلى أولاً: أهمية غرس القيم والمبادئ والاتجاهات التي ترغب فيها الحكومات والتي تتفق مع توجهها العام، ثانياً: أن عملية التنشئة السياسية تدعم فكرة الوحدة الوطنية وتزيد من درجة التماسك المجتمعي بين كافة فئات وأطياف المجتمع، وثالثاً: تساعد التنشئة السياسية على خلق مواطن فاعل وحيوي مع مختلف القضايا العامة (حمودي، 2013)

وبما إن التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية وتعليمية وتثقيفية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع، لذلك ينبغي أن تتحمل مسؤولية التنشئة السياسية للفرد مؤسسات المجتمع المدني لكونها مؤسسات مستقلة، وبذلك تمتلك القدرة على التفاعل الإيجابي في التعاطي مع مفهوم التنشئة السياسية كمادة تثقيفية من خلال الدور الذي تتقلده داخل إطار المجتمع وعلاقتها بالدولة (الغزي، 2015، ص 1)

ومؤسسات المجتمع المدني هي أحد أهم الشروط الأساسية لتحقيق التقدم السياسي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات المعاصرة، لأنها تُعنى بأهم عاملين من عوامل تحقيق هذا التقدم وهما الفرد والمجتمع على حد سواء؛ لذلك فإن مسؤولية الفرد تجاه مجتمعه تفرض عليه أن يكون عنصراً فاعلاً ومؤثراً في تحقيق التنمية البشرية التي

يعد الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها وضمانها ركيزتها الأساسية (محمود، 2012، ص 616).

وبالإضافة إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسة، تؤدي دوراً في تنظيم وتفعيل دور الأفراد في تقرير مصيرهم، وخصوصاً في حالة تعرض هذا المصير إلى عملية تصفية من جهة معينة، ومواجهة السياسات التي تؤثر في حياتهم اليومية بشكل مباشر وتزيد من إفقارهم سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، والقيام بدور أساسي في فرز وتعيين القواسم المشتركة وتفعيلها وإيجاد مشتركات حقيقية بين مختلف توجهات المجتمع وفي ضوئها ترسم الخطط والبرامج، وتحدد الأهداف من أجل خلق مجتمع واعٍ، وفي ضوء ذلك يمكن أن تتلخص وظائف مؤسسات المجتمع المدني فيما يلي: وظيفة تجميع المصالح، وظيفة حل الصراعات والنزاعات المجتمعية وحسمها، زيادة الثروة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاهتمام بالطاقات الثقافية المبدعة وتنميتها، إفراز القيادات الجديدة في المجتمع، وإشاعة الثقافة الديمقراطية ونشرها (شكر ومحمد، 2003، ص 22).

وتقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور في تعليم الشباب المشاركة في المشروعات البيئية التي تتلاءم مع التنمية الوطنية من خلال ما يلي: غرس القيم الاجتماعية والبيئية والإسلامية في نفوس الشباب وإعطائهم المعلومات السليمة لعملية استثمار أوقات تعليمهم وفراغهم بشكل معتدل، وقيام الأخصائيين الاجتماعيين في مؤسسات المجمع المدني بتنظيم ورش العمل والندوات العلمية لإكساب الشباب المفاهيم السلمية والأهمية العلمية لاستخدام المشاركة في مشروعات خدمة البيئة، والعمل على تدريب الشباب على كيفية الاستفادة من المشاركة في المشروعات البيئية، كما تعمل مؤسسات المجتمع المدني علي تصميم برامج لخدمة المجتمع بحيث يتم رعايتهم وتعليمهم والعمل على اكتسابهم الأنماط السلوكية السلمية التي قد تكون دافعاً قوياً لعدم انحرافهم مستقبلاً (محمود وآخرون، 2004، ص 58).

كما تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور في بناء قدرات الشباب للعمل بالمشروعات الإنتاجية الصغيرة من خلال العمل علي تعليم الشباب ماهية المشروعات الإنتاجية الصغيرة التي يحتاج إليها المجتمع، وتعليم الشباب الاتجاهات الإيجابية وتعديل الاتجاهات السلبية تجاه العمل الحر، بالإضافة إلى دورها في إعداد الشباب للمشاركة في الأعمال التطوعية الخيرية من خلال تعليم الشباب أهمية العطاء ومساعدة الآخرين من خلال المشاركة في الأعمال التطوعية، وذلك من خلال زيادة معارفهم وتنمية سلوكياتهم وإدراكهم وتنمية قدارتهم على استثمارها فيما يعود عليهم وعلى مجتمعهم بالفائدة (محمود وآخرون، 2004، ص 60).

وأشارت دراسة بلحناقي (2016) إلى أن مؤسسات المجتمع المدني تعد أحد العناصر الأساسية في بناء نظام الجودة السياسية من خلال التعبير عن مدى توافر مجال للحريات بشكل يضمن وجود ترابط عضوي بين الفعل السياسي والمواطني، فهي تلعب دوراً شديد الأهمية في عملية تحسين وتعزيز الرشادة الديمقراطية، التي نعني بها الحكم المتميز بالمشاركة والشفافية وتحسين الوصول إلى الخدمات وسيادة القانون، من خلال الحرص على تحسين جودة العمليات الانتخابية والعمل البرلماني وذلك بتفعيل عملية "المشاركة" بين السلطة والمواطن. وأشارت دراسة علي (2008) إلى أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دوراً في تعزيز المشاركة السياسية، وبناء عليه تلعب العديد من الأدوار للفرد والمجتمع.

وقد أدركت دولة الكويت منذ الاستقلال أن النظام الديمقراطي هو الطريق الأمثل والأنسب لتحقيق النمو والتقدم والتنمية التي تنشدها، وهو ما يميز دولة الكويت عن دول الإقليم، حيث كان تطورها من خلال إنشاء وتطوير المؤسسات الوطنية والمنظمات ومنها منظمات المجتمع المدني التي تعد شكلاً من أشكال الدولة الحديثة، فحققت دولة الكويت نقلة تنموية نوعية لم تشهدها المنطقة (عودة، 2015، ص 59)

وبدأ النشاط المدني بعد وضع دستور دولة الكويت عام 1962، ولتنفيذ هذا النص الدستوري صدر قانون رقم 24 لسنة 1962 بشأن الأندية وجميعات النفع العام، الأمر الذي ساعد على تأسيس العديد من جميعات النفع العام وساهم في تقديم الأنشطة والأعمال وفق مجالات علمية وخيرية ورياضية واتحادات ونقابات عمالية. وكانت الكويت سباقة في قيام أول جمعية علنية هي (جمعية المهندسين الكويتية) التي تأسست عام 1962 وهي جمعية مهنية هدفها تنظيم احتياجات المهندسين وقواعد العمل المهنية والمساهمة في النهضة الصناعية والعمرانية في دولة الكويت، بالإضافة إلى العديد من الجمعيات الأخرى مثل جمعية المحامين الكويتية، والجمعية الطبية الكويتية، وجمعية الإصلاح الاجتماعي والجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية وجمعية الهلال الأحمر الكويتي (العقيدي، 2016، ص 94).

وقدمت حكومة دولة الكويت الدعم المالي والمعنوي مما ساعد الكثير من مؤسسات المجتمع المدني على القيام بأعمالها وتنفيذ أنشطتها وفتحت الأبواب أمامها للالتحاق بالعديد من المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية وهو ما انعكس على الصورة دولة الكويت في الخارج وأمام المجتمع الدولي، وتأسست أول جمعية نسائية وهي الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية عام 1963 وهدفها تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمرأة، وتقدم العديد من البرامج والأعمال المختصة بالتعليم والرعاية الصحية لكل فئات المجتمع، كما تأسست جمعية الخريجين الكويتية عام 1964 وكان هدفها الدفاع عن حقوق الإنسان وحق التعليم وتعزيز قيمة الديمقراطية، ثم بدأ تشكيل العديد من مؤسسات المجتمع المدني ذات الاختصاصات المختلفة (العقيدي، 2016، ص 94).

وقد شهدت مؤسسات المجتمع المدني بالكويت تطوراً كبيراً، وأورد السيد (2012) تطور مؤسسات المجتمع المدني في النقاط التالية:

1. فى عام 1961 تم تشريع قانون 24 لسنة 1961 بشأن الأندية وجمعيات النفع العام، وأعقب ذلك ظهور العديد من الجمعيات والروابط الأهلية التى كان لها دورٌ فعالٌ داخل المجتمع الكويتي سياسياً واجتماعياً، واتجه العمل الاجتماعي إلى عملية التنمية السياسية والاجتماعية من خلال قضايا المرأة والدستور والديمقراطية حيث بلغ عددها أكثر من خمسين جمعية.

2. تحاشت حكومة دولة الكويت تقويض مسيرة التنمية التى تعد مطلباً للعمل الاجتماعي، من خلال تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وتقليل الاحتكاك السلبي بينها وبين الجهات الحكومية، لاسيما أن الدستور كفل الحريات والحقوق الأساسية للمجتمع كما جاء فى نص مادته الثالثة والأربعين من الباب الثالث (الحقوق والواجبات العامة).

3. تحولت بعض الجمعيات والنقابات والأندية والروابط الشعبية بالعمل الاجتماعي إلى تنظيمات شبه سياسية تخدم أهدافاً سياسية دون أن تكون هى نفسها سياسية المبنى، واتخذت حكومة دولة الكويت من هذا التحول ذريعة لعدم السماح بتكوين الأحزاب السياسية، ففى يناير 2005 تأسس أول حزب سياسي من قبل بعض النشطاء، إلا أن الحكومة رفضت ترخيصه، وقدم بعضها مجموعة من البرامج مثل:

- جمعية الخريجين: وهى من أبرز جمعيات النفع العام الكويتية التى أسهمت فى تنمية الثقافة السياسية فى المجتمع الكويتي عن طريق (إصدار البيانات السياسية ونشرها فى الصحف المحلية وتوزيعها على وكالات الأنباء العالمية - عقد المؤتمرات الشعبية - عقد مؤتمرات لممثلي القوى السياسية - كما استخدمت الإعلام الرسمي من خلال برنامج "قضايا وردود" الذى تمت فيه مناقشة العديد من القضايا السياسية المحلية والقومية إلى جانب ممارسة الضغط على أعضاء السلطة التشريعية من أجل تبني مقترحات لإقرارها فى المجلس، وعلى الصعيد الداخلي كانت الجمعية تقف للدفاع عن الديمقراطية والمحافظة على الدستور كما أنها طالبت السلطة التنفيذية بإعطاء المرأة حقوقها السياسية.

- جماعات المصالح والنقابات: وتتجلى أهمية الدور الذي تقوم به فى الكويت فى ظل غياب التنظيم للأهداف التى تخص هذه الجماعات، وقد كان للحركة العمالية والنقابية منذ مرحلة التأسيس عام 1964 وحتى الوقت الحالي دور سياسي بارز

فـى التأثيـر علـى النظـام السياسـي، مثـل "الاتحـاد العـام لعمـال الكويـت" الـذي اتخـذ موقفـاً متشـدداً مـن تعديـات النظـام السياسـي علـى الديمقراطيـة، وكذلـك كان لهـا دورهـا فـى مقاومـة الاحتـلال العراقـي سـواء فـى الداخـل أو الخـارج.

- الأنديـة الرياضيـة: صـدر فيهـا مرسـوم رقـم 24/62، حيـث وصلـت إلـى أكثـر مـن 39 ناديـاً واتحـاداً رياضياً، تهـدف إلـى تفعيـل العمـل الاجتماعـي مـن خـلال شـغل أوقـات الفـراغ بطريقـة مفيـدة ونافعـة لتُعلـي مـن خلـق المواطـن الصالـح.

- المبـرات الخيريـة: بنـاء علـى قـرار مجلـس الـوزراء رقـم 74 لسـنة 1999 فقـد أجـاز للأفـراد الطبيعييـن والاعتباريـن إنشـاء مبـرات يخصـص لهـا مـال غيـر قابـل للرجـوع منـه لسـند رسـمي لمـده غيـر محـددة، وذلـك لأي عمـل مـن أعمـال الـرأي العـام.

- الجمعيـات النسـائية الكويتيـة: تأسسـت عـام 1962، وتهـدف إلـى رفـع المسـتوى الاجتماعـي والثقافـي للمـرأة وتأهيلهـا وتدريبهـا لتتمكـن مـن الإسـهام فـى تنميـة المجتمـع، ومـن أهـم إنجـازات هـذه الجمعيـات الضغـط علـى صانـع القـرار لتمكيـن المـرأة الكويتيـة مـن ممارسـة حقهـا السياسـي فـى مايـو 2005.

4. تم استثناء تنظيم الديوانية من قانون التجمعات، والديوانية هى مصطلح اجتماعي يشير إلى الاجتماعات العامة فى البيوت وأيضاً إرث اجتماعى فى دولة الكويت يُسهم فى تعزيز مفاهيم الوحدة الاجتماعية عند ممارسة العمل الاجتماعى، هذا بالإضافة إلى أدوارها التاريخية فى الانتخابات التشريعية، وكذلك أثناء حل مجلس الأمة، فهو منتدى ثقافي فكري مهم داخل المجتمع الكويتي.

وقـد سـاند المجتمـع المدنـي الحكومـة بدولـة الكويـت فـي أعمـال داخـل الكويـت وخارجهـا، حيـث سـجلت مـا يقـارب 485 مشـاركة خارجيـة خلال الفتـرة مـن 1999 إلـى 2003، وتنوعـت الأدوار مـن خيريـة وإغاثيـة لمنكوبـي زلازل ومسـاعدات الـدول الفقيـرة والمسـاعدات الصحيـة والتعليميـة، بالإضافـة إلـى الإسـهامات العلميـة والثقافيـة والاقتصاديـة مـن خلال نقـل الخبـرات والمهـارات والتجـارب التـي تمتـاز بهـا منظمـات المجتمـع المدنـي وفقـاً لاختصاصهـا، علمـاً بـأن المشـاركة الخارجيـة تخضـع لإشـراف وزارة الشـؤون الاجتماعيـة، ولكـن منعـت مؤسسـات المجتمـع المدنـي مـن ممارسـة أي نشـاط سياسـي أو دينـي بعـد التعديـل الـذي ادخـل علـى القانـون سـنة 1965 (العازمـي، 2010، ص259)

وقـد بلـغ عـدد مؤسسـات المجتمـع المدنـي فـي دولـة الكويـت (414) مؤسسـة، وحوالـي (70) جميعة

وعند النظر إلى واقع مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت نجد أنه يوجد (414) مؤسسة مجتمع مدني، وحوالي (70) جمعية نفع عام مشهرة، وهو ما يعني وجود نسبة مهمة من المؤسسات، لكن هناك العديد من المشكلات التي تعاني منها مؤسسات المجتمع المدني في الوقت الراهن وعلى رأسها اعتماد الجمعيات على الأفراد، حيث إن معظم الجمعيات التطوعية تقترن أسماؤها بأفراد معينين يقومون بإدارتها وتوجيه سياستها، في غياب عمليات التخطيط الجماعي والمشاركة في صناعة القرار، وغالباً ما يحافظ على وجود هذه الجمعيات هؤلاء الأفراد نتيجة وجود سلطة ما يملكونها (عمار، 2016).

وكانت منظمات المجتمع المدني مثل أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وجمعيات أخرى مثل (جمعية المحامين، جمعية الصحافيين، جمعية المعلمين) لها دور إيجابي في المشاركة الفعالة والمساهمة بالتقدم والمحافظة على المكتسبات الدستورية، وذلك من خلال المواقف الوطنية والجريئة التي بينتها في المؤتمرات والملتقيات والخطابات التي ألقتها في مناسبات سياسية واجتماعية والتي تدعو فيها إلى عدم المساس بالحقوق الوطنية، ولكن تراجع دور مؤسسات المجتمع المدني في السنوات القليلة الماضية نتيجة أسباب سياسية واجتماعية والتدخلات الخارجية في مجالس الإدارات، وانتشار بعض الأمراض الطائفية والقبلية والفئوية التي انتقلت إلى الروابط الطلابية والاتحادات الطلابية داخل دولة الكويت وخارجها (المواضية وشديفات والزبون، 2015، ص 133).

وبالإضافة إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية هناك مؤسسة أخرى تساهم في اكتساب الوعي السياسي تجاه القضايا التي يمر بها المحيط أو البيئة الاجتماعية للإنسان وهي جماعات الضغط، وجماعات الضغط عبارة عن تنظيم من الأشخاص تجمعهم أفكار وعلاقات خاصة ذات صفة دائمة ومستمرة بحيث يتبنون نمطاً موحداً من السلوك، تساعد على اكتساب نوع من الوعي السياسي ولهم تأثير مباشر وغير مباشر في صياغة السياسات والقضايا المجتمعية، وتساعد بذلك على اكتساب الوعي السياسي الذي يظهر من خلال الممارسات التي تقوم بها الجماعات الضاغطة ألا وهي التأثير في الحكومات، كما تتضمن مواقف جماعات الضغط إزاء القضايا السياسية المطروحة على مختلف المستويات بمقابلة القيادة السياسية وأصحاب القرار، ولها أعمال أخرى ترتبط بتمويل الحملات الانتخابية لدعم فئات معينة أو أشخاص مختارين من أجل ضمان كرسي البرلمان (خفاجي، 2017، ص 105).

وترى الباحثة أن أهمية المجتمع المدني تتجلى أيضاً في تنظيم وإنجاز الدورات التخصصية وورش العمل بمختلف المجالات ولعل من أنجح الدورات وأهمها توعية الكوادر البشرية بأهمية الأعمال الصغيرة والتجارة وتعزيز مهاراتهم نحو التعامل وتنمية

الأموال وأهمية العمل ضمن نطاق المشروعات الصغيرة كأحد أبرز المجالات الاقتصادية اليوم، كما عملت بعض المؤسسات ومنها مؤسسة لوياك على نشر وتغيير الفكرة العامة نحو العمل في مجالات جديدة لم تكن مقبولة لدى الشباب ومنها العمل في الفنادق والمبيعات، حيث عززت بتدريبها فكرة استثمار الذات والوقت واكتساب الفرصة للتعلم وكسب المهارات والخبرة للحياة المستقبلية، ومن ناحية أخرى عملت على تدريب الشباب على البدء في مبادرات ومشاريع اقتصادية ذات مردود إيجابي بالإضافة إلى تعزيز القيم الاجتماعية النبيلة في سلوك الشباب

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تشهد دول العالم ومنها دولة الكويت جملةً من التحديات التي ألقت بظلالها على المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية لها، وتأتي الأحداث السياسية المتسارعة التي يمر بها العالم العربي والإقليمي والدولي على رأس تلك التحديات التي فرضت على جميع الدول مراجعة أوضاعها التعليمية والتربوية للتوفيق بين هذه الأحداث المتسارعة وبين ما يَحفظ لها كيانها ووجودها، ومما لا شك فيه أن هذه التحديات السياسية التي تواجهها دولة الكويت منذ نشأتها وحتى الآن تقضي بضرورة وعي الأفراد بهذه التحديات والإلمام بها وإدراك ما أدى إليها حتى تكون دولتُهم قادرةً على الاستمرار والاستقرار وتتجاوز هذه الأزمات والمحن التي قد تعصف باستقرارها، فعملية بناء وتشكيل الوعي وخاصة السياسي تعد بالنسبة للفرد والدولة ضرورةً مُلحةً في ظل هذه التحديات

إن حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها دولة الكويت خلال الفترة من 2006 إلى 2013، بسبب تعرض مجلس الامة الكويتي للحل من قبل سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، كانت له نتائج سلبية انعكست على واقع المجتمع وتجلى ذلك من خلال الممارسات التي شهدناها في لغة الخطاب السياسي العام وارتفاع صوت التعصب والطائفية والقبلية واستغلت وسائل التواصل الاجتماعي لنشر خطاب الكراهية، فأصبحت بذلك الحالة السياسية هي محور اهتمام المواطن وخصوصاً الشباب دون أي اهتمام للعواقب أو المجالات الأخرى في المجتمع، بالإضافة إلى شعور المواطن بأن السياسة تدخل في كل جزء في إدارة الحكومة لمختلف المؤسسات مما تسبب في نتائج سلبية على إنتاجية المواطن في ظل استمرار المسؤولين بعدم النظر للكفاءة في التعيين للمناصب القيادية وزاد من وجود الإخفاقات في الجهاز التنفيذي واستغلال المهن في مصالح شخصية وليست عامة لمصلحة الوطن وأخيراً، وبلا شك فإن انحراف المجلس التشريعي والرقابي عن أداء دوره بشكل سليم لا يساعد على تحقيق تنشئة سياسية صحيحة يفهم خلالها المواطن ما عليه من واجبات ومسؤوليات تجاه الوطن

وتَنشُد الكويت كدولة اختارت السير في طريق الديمقراطية الوصول إلى الاندماج الاجتماعي الكامل بين أبنائها، وتحقيق الوحدة الوطنية بأبهى صورها حيث يكون الانتماء للوطن والمحرك للسلوك هو مصلحة الوطن بعيداً عن الانتماءات الأولية الضيقة، وأن يكون الجميع مشاركاً ومندمجاً في الشأن الوطني بصفته مواطناً يتمتع بالمواطنة التي تعطي له حقوقاً وتفرض عليه واجبات تجاه وطنه ومجتمعه، إلا أن الواقع قد لا يكون كما نَنشد فنلاحظ على سبيل المثال، أن قيم القبيلة تظهر في أطر حداثية، فالقبيلة لازالت لها دور في التنشئة الاجتماعية السياسية في الكويت بواسطة تأثيرها في مؤسسات النظام السياسي كمجلس الأمة والمجلس البلدي، ومؤسسات المجتمع المدني، فهناك ما يُعرف بالانتخابات الفرعية التي يجريها أبناء كل تجمع قبلي بهدف اختيار مرشح القبيلة، كما تؤثر الطائفية في السلوك الانتخابي في الانتخابات البرلمانية والبلدية، وهناك دوائر مغلقة طائفياً

وعلى الرغم من تنوع تنظيمات المجتمع المدني الكويتية إلا أن مشاركتها وإسهامها ظل محدوداً في عملية التنشئة السياسية للمواطنين الكويتيين فضلاً عن معاناتها من مشكلات داخلية إدارية وتنظيمية ومالية وقلة احترافية، ومشكلات خارجية ترتبط بالقيود القانونية لعملها أو نتيجة ضعف التنسيق والتعاون المشترك مع بعضها بعضاً أو بينها وبين القطاعين الحكومي والخاص

من هنا برزت مشكلة الدراسة المتمثلة في الكشف عن دور مؤسسات المجتمع المدني بدولة الكويت في التنشئة السياسية

وتعمل الدراسة على الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما دور مؤسسات المجتمع المدني بدولة الكويت في التنشئة السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة؟
2. ما المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني بدولة الكويت في أداء دورها المتعلق بالتنشئة السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني بدولة الكويت في التنشئة السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة.
- الكشف عن المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني بدولة الكويت في أداء دورها المتعلق بالتنشئة السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في اعتبارها محاولة تضاف إلى الكثير من المحاولات التي تسعى لتطوير أدوار ومهام مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنشئة السياسية لدى المواطن الكويتي والمساهمة في تحقيق الاستقرار والأمن المجتمعي، وتساعد نتائج الدراسة على تزويد القائمين على إدارة مؤسسات المجتمع المدني بنقاط القوة والضعف فيما يتعلق بدرجة ممارسة المجالس الإدارية لأدوارها في التنشئة السياسية بالكويت وربما تكون أفكاراً لخطط تدريبية مستقبلية تعزز إيجابيات مؤسسات المجتمع المدني وتخفف من سلبياتها أثناء تأدية مهامها تجاه المجتمع. كما تساهم الدراسة في إثراء المكتبة العربية بدراسة حديثة تتناول حالة منظمات المجتمع المدني ودورها في التنشئة السياسية بدولة الكويت، مما قد يفيد الباحثين في إجراء دراسات مستقبلية تتكامل مع هذه الدراسة لتحقيق الأمن الفكري والتنشئة السياسية السليمة في المجتمع الكويتي

حدود الدراسة:

1. الحد الموضوعي: يقتصر موضوع الدراسة على دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية بدولة الكويت.
2. الحد الزمني: تم تطبيق الدراسة في العام الدراسي 2021-2020.
3. الحد المكاني: مؤسسات المجتمع المدني بدولة الكويت - جمعية الإخاء الوطني.
4. الحد البشري: أعضاء الجميعة الكويتية للإخاء الوطني.

مصطلحات الدراسة:

- **مؤسسات المجتمع المدني:**

تُعرَّف مؤسسات المجتمع المدني أنها "مجموعة من الأشخاص المتطوعين يعملون في إطار تنظيم قانوني معين يحقق أهدافه بالوسائل السلمية لحماية مصلحة معينة خاصة أم عامة مستقلة عن الدولة (بورتيز، 2019، ص 2).

وتُعرَّف أنها "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تقوم على أهداف أو اختصاصات معينة ولا تقوم فيها العضوية على فكرة الوراثة وولاء الفرد للقبيلة أو الأسرة أو رابط الدم، إنما هدفها تقديم خدمات وطنية عامة وممارسة أنشطة إنسانية (الديحاني، 2013، ص 4).

وتُعرِّف الباحثة مؤسسات المجتمع المدني إجرائياً في هذه الدراسة أنها "مجموعة

المنظمات والجمعيات والنوادي والروابط والاتحادات بدولة الكويت والتي تعمل في صورة تطوعية ومستقلة نسبياً عن سلطة الحكومة، ويتبنى أعضاء هذه المؤسسات أهدافاً مشتركة يتم تحقيقها عن طريق المشاركة الواعية والعمل الجماعي في مجالات مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية وسياسية وغيرها لتحقيق مصالح أعضائها ومصالح المجتمع، وتؤخذ هذه الصفة الرسمية بعد موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية".

- **التنشئة السياسية:**

تُعرَّف التنشئة السياسية أنها "العملية التي يكتسب فيها الفرد قيم واتجاهات تقوده إما إلى الولاء والانتماء لنظام سياسي معين أو إلى معارضته أو إلى اختيار موقف ثالث يتسم بالسلبية تجاه المشاركة السياسية والعمل السياسي والموقف الأخير يكاد يكون اختيار الأغلبية في الدول النامية والمتخلفة وحتى في عدد من الدول المتقدمة إما بسبب الطبيعة الاستبدادية للأنظمة السياسية المسيطرة على الحكم في معظم هذه الدول أو لانشغال المواطن بمشاغله الحياتية والمعيشية الخاصة فضلاً عن أن مشاركة المواطن تكون في الغالب موسمية تتحدد في مواسم الانتخابات وأثناء ازدياد الطلب على أصوات الناخبين" (الدويش، 2010، ص 11).

وتُعرَّف أنها "العملية التي يكتسب خلالها الفرد جملة القيم والأفكار والمعارف والمعلومات والاتجاهات التي تتصل بالحياة السياسية للمجتمع الذي يعيش فيه (سليمان والجوارنة والقاعود، 2017، ص337).

وتُعرِّف الباحثة التنشئة السياسية إجرائياً في هذه الدراسة أنها "عملية مستمرة مخططة تهدف إلى إكساب الفرد وتزويده بالقيم والمبادئ والأفكار والاتجاهات وأنماط السلوك السياسي والاجتماعي والثقافي والتي تكفل بناء مواطن صالح ذي اتجاهات وثقافة سياسية محددة تسهم في ازدهار المجتمع واستقراره وتنميته وتضمن أن يكون هذا المواطن نافعاً لنفسه ولأسرته ومخلصاً ومنتمياً لوطنه"

الدراسات السابقة:

عرضت العديد من الدراسات العربية والأجنبية آلية عمل المجتمع المدني في التنشئة السياسية أو طبيعة تأثير منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية، فعلى المستوى المحلي أظهرت الدراسات وجود أشكال مختلفة من منظمات المجتمع المدني سواء كانت جمعية نفع عام مشهرة أم نادي رياضي أم جماعات الضغط مثل ما يسمى بالديوانية داخل المجتمع الكويتي، وتعد هذه الأشكال الثلاثة هي الأبرز من حيث تأثيرها في التنشة السياسية على اختلاف آلية العمل داخلها، حيث يستطيع المواطن المشاركة والتفاعل في

آرائـه وأفكاره فـي المجـال السياسـي والاجتماعـي مـن خلال الـدور الـذي يمارسـه داخـل هـذه المنظمـات، وهـي توفـر الفرصـة لضمـان المشـاركة الشـعبية وحريـة التعبيـر وطـرح الآراء مـن قبـل مختلـف الأفـراد علـى اخـتلاف توجهاتهـم، لذلـك فهـي ذات تأثيـر مباشـر فـي التنشـئة السياسـية للفـرد داخـل المجتمـع الكويتـي تحديـداً، وقـد أظهـرت دراسـة المطيـري (2013) أن الأنديـة الرياضيـة لهـا دور فعـال فـي توجيـه الشـباب نحـو المشـاركة فـي الحيـاة السياسـية ومواجهـة العـادات والتقاليـد الغربيـة الـواردة إلـى الوطـن، أمـا دراسـة العازمـي (2010) فقـد بينـت أن للديوانيـات دوراً تربويـاً مهمـاً فـي تربيـة النـشء وغـرس الانتمـاء والـولاء الوطنـي ولهـا دور مهـم فـي تعزيـز العلاقـات الاجتماعيـة والشـخصية، وأكـدت الدراسـة علـى دور الديوانيـة فـي تفعيـل المشـاركة السياسـية لـدى الأفـراد فـي المجتمـع الكويتـي

أمـا علـى المسـتوى العربـي هنـاك دراسـات عـن تجـارب المملكـة الأردنيـة وجمهوريـة مصر العربيـة عـن منظمـات المجتمـع المدنـي وهـي أبـرز الدراسـات لتقـارب فكـرة وجودهـا ودورهـا مـع دولـة الكويـت فركـزت دراسـات المملكـة الأردنيـة علـى دور المجتمـع المدنـي فـي بنـاء الدولـة المدنيـة وإقامـة نظـام ديمقراطـي يعتمـد علـى المشـاركة الشـعبية ويضمـن حريـة التعبيـر فيهـا، حيـث رأت أن قـوة المجتمـع المدنـي تأتـي مـن خلال المشـاركة السياسـية وترسـيخ قيـم المواطنـة وسـيادة القانـون فهـي ذات علاقـة إيجابيـة وثيقـة كمـا جـاء فـي دراسـة أبـو هزيـم (2017).

وفـي دراسـة سـليمان وآخريـن (2017) عـن مهمـة المجتمـع المدنـي فـي تعزيـز الأمـن الوطنـي فـي المملكـة الأردنيـة الهاشـمية، أكـدت علـى أن مؤسسـات مثـل الأحـزاب السياسـية والهيئـات الثقافيـة ونقابـة العامليـن جميعهـا ترسـخ الأمـن الوطنـي وتواجـه الإرهـاب والتطـرف، وفـي دراسـة الحورانـي (2013) التـي هدفـت إلـى الكشـف عـن وظائفيـة المجتمـع المدنـي بالنسـبة للدولـة مـن حيـث مرونتهـا السياسـية، وتعميـق توجهاتهـا الديمقراطيـة، وبنـاء شـرعيتها علـى ركائـز راسـخة تعبـر عـن حصانـة مدنيـة للدولـة، حيـث ركزت الدراسـة على الاسـتثمار السياسـي وتنشـيط النزعـة السياسـية وتعميـق الديمقراطيـة وبنـاء الشـرعية، حيـث عبـرت الدراسـة عـن أن المجتمـع المدنـي معيـار لمسـؤولية الدولـة السياسـية إزاء المجتمـع وتعبيـر عـن مسـتوى الشـراكة بينهمـا، كمـا أن قـوة المجتمـع المدنـي معبـرة عـن قـوة الدولـة السياسـية التـي تسـمح بالتعبيـر والتحـرك والاعتـراض حيـث لا يكـون شـكل المجتمـع المدنـي صوريـاً أو ضعيفـاً لأن ذلـك تعبيـر عـن ضعـف الدولـة سياسـياً، وأن الدولـة أن تعمـل علـى دعـم المجتمـع المدنـي ماديـاً ومعنويـاً باعتبـاره مجتمعـاً مسـانداً لأعمالهـا وشـريكاً أساسـياً فـي عمليـة الاسـتثمار السياسـي وصـورة معبـرة عـن وجـود مجتمـع فعـال فـي صنـع القـرار. كمـا أشـارت الدراسـة إلـى دور المجتمـع المدنـي فـي توثيـق الديمقراطيـة، فالمجتمـع المدنـي معبـر عـن وجـود علاقـة صحيـة بيـن المجتمـع والدولـة بسـبب وجـود فـرص مسـاهمة للمواطنيـن ومشـاركتهم فـي صنـع القـرار بعيـداً عـن القـوة والاسـتبداد، وهـي تبيـن وجـود مسـتوى مـن الحريـة وإبـداء الـرأي تجـاه قضايـا المجتمـع

كما أوضحت دراسة شتيوي (2012) أن مؤسسات المجتمع المدني في الأردن أسهمت إيجابياً فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والوعي السياسي، بالإضافة إلى دورها في تعزيز دور الشباب، والمرأة، والمشاركة، والتعبير عن الرأي، كما خلصت أيضاً إلى أن أغلب مؤسسات المجتمع المدني ليس لها قوة شعبية وتأييد، وبالنتيجة النهائية فإن دورها مازال متواضعاً في عملية التحول السياسي في الأردن

أما الدراسات الأجنبية فقد ركزت على طبيعة عمل المنظمات المدنية بأسلوب غير ربحي باعتبارها داعمة للنظام الديمقراطي في أوروبا وشرق آسيا، وهي منظمات تدخل في صناعة القرار داخل الاتحاد الأوروبي ولها دور في زيادة الضغط السياسي في الشأن العام لتحقيق أقوى استجابة من قبل الحكومة لمطالب المجتمع بمشاركة الأحزاب السياسية (Acar, 2012)، أما في دراسة (Ye&Onyx, 2015) فقد بينت أن المجتمع المدني في جمهورية الصين الشعبية يُواجه صعوبات ومعوقات نتيجة التدخل الحكومي والعمل تحت مظلة الحكومة الأمر الذي يؤدي إلى تدني دور المجتمع المدني

وناقشت دراسة (Sean, 2005) مفهوم المجتمع المدني باعتباره مصطلحاً سياسياً اجتماعياً استعاره علماء الدراسات الاجتماعية من التاريخ الأوروبي لتحليل موجة التحول الديمقراطي في العالم، حيث بينت الدراسة أن المجتمع المدني لم يمارس دوراً فعالاً بسبب تحكم الأنظمة الحكومية وأجهزتها في الواقع المجتمعي والسياسي، وتوصي الدراسة بضرورة تقديم الدعم السياسي والمالي والثقافي لمؤسسات المجتمع المدني للنهوض بدورها في إسناد التوجه الديمقراطي العربي؛ إذ إن هذه الأنظمة لن تتخلى عن سلطتها مالم يكن هناك صدمات تقلل من الإطار السياسي والاقتصادي المهيمن على مفاصل المجتمع

تعقيب على الدراسات السابقة:

أظهرت الدراسات السابقة وجود أشكال مختلفة من منظمات المجتمع المدني سواء كانت جمعية نفع عام مشهرة أم نادي رياضي أم جماعات الضغط مثل ما يسمى بالديوانية داخل المجتمع الكويتي، وتعد هذه الأشكال الثلاثة هي الأبرز من حيث تأثيرها في التنشة السياسية على اختلاف آلية العمل داخلها، فقد أظهرت دراسة المطيري (2013) أن الأندية الرياضية لها دور فعال في توجيه الشباب نحو المشاركة في الحياة السياسية ومواجهة العادات والتقاليد الغربية الواردة إلى الوطن، وأشارت دراسة العازمي (2010) إلى أن الديوانيات لها دوراً تربوياً مهماً في تربية النشء وغرس الانتماء والولاء الوطني ولها دور مهم في تعزيز العلاقات الاجتماعية والشخصية. وأكدت دراسة أبو هزيم (2017) على أن قوة المجتمع المدني تأتي من خلال المشاركة السياسية وترسيخ قيم المواطنة وسيادة القانون، وأكدت دراسة سليمان وآخرين (2017) على أن مؤسسات مثل الأحزاب السياسية

والهيئات الثقافية ونقابة العاملين جميعها ترسخ الأمن الوطني وتواجه الإرهاب والتطرف، وأشارت دراسة الحوراني (2013) إلى دور المجتمع المدني في توثيق الديمقراطية، وأوضحت دراسة شتيوي (2012) أن مؤسسات المجتمع المدني في الأردن أسهمت إيجابياً فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والوعي السياسي.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي بهدف الوصول إلى وصف دقيق للإشكالية قيد الدراسة ولذلك اعتمدت على منهج المسح بالعينة، حيث تم فيها وصف وتحديد خصائص مؤسسات المجتمع المدني وتطورها التاريخي والوقوف على وظائف هذه المؤسسات وتحديد دورها في التنشئة السياسية ومعوقات أداء هذا الدور وبالتالي الوصول إلى نتائج الدراسة وتفسيرها والخروج بعدد من النتائج

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الأعضاء المنتسبين والمؤسسين للجمعية الكويتية للإخاء الوطني والتي أُشهرت عام 2014 من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الكويت طبقاً لأحكام القانون رقم (24) لسنة 1962، وتم اختيار الجمعية من قبل الباحثة بسبب عضويتها فيها وإدارتها ووجودها ضمن مجلس إدارة الجمعية، ونظراً لصعوبة الوصول لجميع مؤسسات المجتمع المدني البالغ عددها 133 جمعية نفع عام، تم أخذ نموذج كعينة قصدية لمجتمع الدراسة وتم تطبيق أداة الدراسة على أعضائها، حيث بلغ عدد أعضاء جمعية الإخاء الوطني للعام المالي 2020 /2021، (177) عضواً وتم أخذ عينة عشوائية من الأعضاء قوامها (53) عضواً.

الجدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموجرافية

المتغير		العدد	النسبة
العمر	من 30 - 39 سنة	18	%34
	من 40 - 49 سنة	16	%30.2
	من 50 - 59 سنة	12	%22.6
	من 60 فأكثر	7	%13.2
المجموع		53	%100
المؤهل العلمي	جامعي	45	%84.9
	دراسات عُليا	8	%15.1
المجموع		53	%100
ورش العمل	من 0 - 4 ورش	35	%66
	من 5 - 10 ورش	13	%24.5
	من 11 وأكثر	5	%9.5
المجموع		53	%100

أداة الدراسة:

تضمنت أداة الدراسة استبانة تكونت في صورتها المبدئية من (22) بنداً مقسمة على محورين كالتالي: المحور الأول: دور مؤسسات المجتمع المدني بدولة الكويت في التنشئة السياسية ويضم (12) بنداً، والمحور الثاني: العقبات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني، ويضم (10) بنود. ولكل بند خمس استجابات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي كالتالي: كبيرة جداً (5 درجات)، كبيرة (4 درجات)، متوسطة (3 درجات)، ضعيفة (درجتان)، ضعيفة جداً (درجة واحدة).

وتم التأكد من صدقها والتحقق من ثباتها وذلك كما يلي:

- **صدق الأداة:** تم التأكد من صدق الأداة عن طريق:

أ. **صدق أداة الدراسة:** تم عرض الأداة على مجموعة من المحكمين من الأساتذة بجامعة الكويت لإبداء آرائهم حول ما يلي: مدى ملاءمة محاور الأداة لقياس الأهداف المرجوة، مدى مناسبة البنود في كل محور، مدى ارتباط البنود بالمحور الذي تنتمي إليه، مدى السلامة اللغوية للبنود، ومقترحات المحكمين بالإضافة أو الحذف أو التعديل. وتم تعديل الأداة وفقاً لمقترحاتهم بعد الاعتماد على معيار الاتفاق بنسبة (80 %)، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار كافة الملاحظات التي وردت للباحثة وتشكلت الأداة في صورتها النهائية من (22) بنداً.

ب. **صدق البناء الداخلي:** تم التأكد من صدق البناء عن طريق حساب معاملات الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للاستبانة التي تم الحصول عليها من الدراسة الاستطلاعية، حيث تم تطبيقها على (30) فرداً، وتبين أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت ما بين (0.430-0.710)، وهذا يدل على الاتساق الداخلي ومن ثم صدق البناء، ويوضح ذلك جدول (2).

الجدول (2): معاملات الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للاستبانة

المحور	معامل الارتباط
المحور الأول	0.430
المحور الثاني	0.710

- **ثبات الأداة:** تم حساب ثبات المقياس باستخدام اختبار ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة، بالإضافة للدرجة الكلية للاستبانة، وجاءت نتائج معاملات ثبات ألفا كرونباخ ما بين 0.82 إلى 0.92 وهذه المعاملات مرتفعة وتدل على ثبات الأداة، ويوضحها جدول (3).

الجدول (3): معاملات الثبات لمحاور الاستبانة

المحور	عدد البنود	قيمة ألفا كرونباخ
المحور الأول	12	0.82
المحور الثاني	10	0.88
الاستبانة ككل	22	0.88

ولأغراض الحكم على دور مؤسسات المجتمع المدني بدولة الكويت في التنشئة السياسية يمكن تصنيف استجابات أفراد عينة الدراسة إلى ثلاثة مستويات لسهولة تفسير النتائج، من خلال استخدام المعادلة التالية:

طول الفئة= المدى ÷ عدد المستويات (كبير، متوسط، ضعيف)

المدى= أكبر قيمة لفئات الإجابة (5) - أصغر قيمة لفئات الإجابة (1) = 1-5= 4

وبالتالي طول الفئة = 4 ÷ 3= 1.33، ومن ثم إضافة الجواب (1.33) على نهائية كل فئة، وعليه يكون:

أ. الحد الأدنى= 1+ 1.33= 2.33

ب. الحد المتوسط= 2.34+ 1.33= 3.67

ج. الحد الأعلى= 3.67 فأكثر، وهكذا تصبح الأوزان على النحو التالي:

- المتوسط الحسابي الذي يتراوح ما بين (3.68- 5) يعني أن دور مؤسسات المجتمع المدني بدولة الكويت في التنشئة السياسية كبير.
- المتوسط الحسابي الذي يتراوح ما بين (2.34- 3.67) يعني أن دور مؤسسات المجتمع المدني بدولة الكويت في التنشئة السياسية متوسط.
- المتوسط الحسابي الذي يتراوح ما بين (1.00- 2.33) يعني أن دور مؤسسات المجتمع المدني بدولة الكويت في التنشئة السياسية ضعيف.

إجراءات تنفيذ الدراسة:

- إعداد أداة الدراسة والتحقق من صدقها وثباتها.
- تحديد مجتمع الدراسة الكلي، والمتمثل في كافة الأعضاء المنتسبين والمؤسسين للجمعية الكويتية للإخاء الوطني بدولة الكويت، وتم اختيار أفراد عينة الدراسة بالطريقة العشوائية من مجتمع الدراسة الكلي.
- تم تطبيق أداة الدراسة على أفراد العينة، والتأكيد عليهم أن المعلومات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.
- تم إدخال البيانات بالحاسوب باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS) ومن ثم استخدام المعالجات الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة والخروج بالتوصيات المناسبة بعد قراءة النتائج.

المعالجة الإحصائية:

تم حصر استجابات أفراد عينة الدراسة ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS) واستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بند من بنود الاستبانة، واستخدمت المعالجات التالية للإجابة عن أسئلة الدراسة:

- التكرارات Frequency
- النسبة المئوية Percentage
- المتوسط الحسابي Mean
- الانحراف المعياري Standard Deviation

نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

نتائج السؤال الأول ومناقشتها: ما دور مؤسسات المجتمع المدني بدولة الكويت في التنشئة السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول كل بنود المحور الأول للاستبانة وترتيبها تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي، كما هو موضح في جدول (4):

الجدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول دور مؤسسات المجتمع المدني بدولة الكويت في التنشئة السياسية

م	البنود	بدرجة ضعيفة جداً		بدرجة ضعيفة		بدرجة متوسطة		بدرجة كبيرة		بدرجة كبيرة جداً		المتوسط الحسابي	انحراف معياري	ترتيب البنود	الدور
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة				
1	تحفزنا الجمعية على ضرورة الحصول على حقوقنا.	2	3.8	0	0	13	24.5	16	30.2	22	41.5	4.06	1.008	7	كبير
2	تشجعنا الجمعية على أداء واجباتنا الوطنية.	0	0	5	9.4	4	7.5	15	28.3	29	54.7	4.28	0.968	5	كبير
3	تتيح الجمعية فرص إبدأ الرأي في الموضوعات المطروحة.	0	0	0	0	5	9.4	22	41.5	26	49.1	4.40	0.660	2	كبير
4	تحث الجمعية على احترام الرأي الآخر في المناقشات المختلفة.	0	0	0	0	10	18.9	10	18.9	33	62.3	4.43	0.797	1	كبير
5	تحرص الجمعية على تنظيم ندوات لتوعيتنا بالحقوق والواجبات السياسية.	2	3.8	6	11.3	10	18.9	16	30.2	19	35.8	3.83	1.156	10	كبير
6	تُطرح بالجمعية مشكلات الوطن وسبل حلها.	1	1.9	4	7.5	14	26.4	11	20.8	23	43.4	3.96	1.091	8	كبير
7	تنظم الجمعية فعاليات تخدم المجتمع تطوعياً مثل (حملات وقوافل خيرية).	2	3.8	4	7.5	16	30.2	11	20.8	20	37.3	3.81	1.144	11	كبير
8	تحرص الجمعية على الاحتفال بالمناسبات الوطنية	0	0	1	1.9	9	17.0	13	14.5	30	56.6	4.36	0.834	3	كبير
9	تنظم الجمعية دورات في التنمية السياسية تشمل موضوعات متنوعة.	12	22.6	4	7.5	21	39.6	9	17.0	7	13.2	2.91	1.305	12	متوسط

10	أشعر أن جميع الأعضاء بالجمعية أسرة واحدة	0	0	4	7.5	14	26.4	15	28.3	20	37.7	3.96	0.980	9	كبير
11	تتيح لنا الجمعية فرص تقلد أدوار متنوعة في الفعاليات التي تنظمها كالاحتفالات والندوات وغيرها.	0	0	3	5.7	7	13.2	13	24.5	30	56.6	4.32	0.915	4	كبير
12	تتيح الجمعية الفرص للمرأة لتقلد مناصب وأدوار مميزة	0	0	2	3.8	10	18.9	12	22.6	29	54.7	4.28	0.907	6	كبير
	المحور ككل											4.05	0.98	-	كبير

باستقراء الجدول (4) يتبين أن دور مؤسسات المجتمع المدني ككل في عملية التنشئة السياسية جاء بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور ككل (4.05) والانحراف المعياري (0.98)، كما يتضح أن هذا المحور يتضمن (12) بنداً/ دوراً تراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (2.91) و(4.43)، وقد تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه البنود أو الأدوار، فقد جاءت في الرتبة الأولى من الأدوار التي تمارسها مؤسسات المجتمع المدني ذات الارتباط بموضوع التنشئة السياسية بدولة الكويت الدور المتضمن في البند رقم (4) والذي ينص على "تحث الجمعية على احترام الرأي الآخر في المناقشات المختلفة" وبمتوسط حسابي بلغ (4.43). وجاء في الرتبة الثانية الدور المتضمن في البند رقم (3) والذي ينص على "تتيح الجمعية فرص إبدأ الرأي في الموضوعات المطروحة" وبمتوسط حسابي بلغ (4.40) وجاء في الرتبة الثالثة الدور المتضمن في البند رقم (8) والذي ينص على تحرص الجمعية على الاحتفال بالمناسبات الوطنية وبمتوسط حسابي (4.36) وجاء في الرتبة الرابعة الدور المتضمن في البند رقم (11) والذي ينص على "تتيح لنا الجمعية فرص تقلد أدوار متنوعة في الفعاليات التي تنظمها كالاحتفالات والندوات وغيرها" وبمتوسط حسابي بلغ (4.32) وجاءت جميعها بدرجة كبيرة

في حين جاء في الرتبة قبل الأخيرة الدور المتضمن في البند رقم (7) والذي ينص على " تنظم الجمعية فعاليات تخدم المجتمع تطوعياً مثل (حملات وقوافل خيرية)" وبمتوسط حسابي بلغ (3.81) وبدرجة كبيرة. وجاء في الرتبة الأخيرة الدور المتضمن في البند رقم (9) والذي ينص على "تنظم الجمعية دورات في التنمية السياسية تشمل موضوعات متنوعة" وبمتوسط حسابي بلغ (2.91) وبدرجة متوسطة.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة والمتمثلة في أداء مؤسسات المجتمع المدني لدورها في التنشئة السياسية بدرجة كبيرة إلى الوعي العام حول علاقة المجتمع المدني بالسياسة في دولة الكويت، فالكثير من مؤسساتها كانت تتناول القضايا الوطنية والسياسية وتعبر عن الآراء بكل صراحة، فمثلاً تعاونت مجاميع من مؤسسات المجتمع المدني على إصدار العديد من البيانات حول قضايا الفساد المالي والإداري في المجتمع وبيانات أخرى تحارب العنصرية وخطاب الكراهية وتدعو إلى الوحدة والتعايش الاجتماعي السلمي، كما أن التاريخ يشهد لحكومة دولة الكويت بإعطاء الفرصة لمؤسسات المجتمع المدني في التعبير والمشاركة وتدعيم الديمقراطية في المجتمع الكويتي، بالإضافة إلى أنه من موروثات المجتمع الكويتي وجود نمط اجتماعي معين مثل الديوانية التي تتم من خلالها مناقشة القضايا والمواضيع المطروحة على السياسية والمتعلقة بقضايا متعددة مثل الاقتصاد البترول، التعليم والإعلام وغيرها من المجالات

وتتفق هذه النتيجة ونتيجة دراسة طارق أبو هزيم (2017) والتي توصلت إلى العلاقة الإيجابية بين المجتمع المدني والدولة المدنية والديمقراطية وهي ثلاث نقاط مهمة تمثل أهم قنوات المشاركة الشعبية وتزيد من فرص المشاركة السياسية والمواطنة وسيادة القانون، كما أكدت على ذلك دراسة محمد عبد الكريم الحوراني (2013) التي بينت أن المجتمع المدني يمثل حالة من التحصين والدعم للدولة من خلال الشراكة والتفاعل الإيجابي وأكدت على أن قوة الدولة السياسة تظهر من خلال طبيعة تواصلها مع المجتمع المدني

بينما تختلف هذه النتيجة ونتائج دراسة (Sean Yom ,2005) التي توصلت إلى أن المجتمع المدني لم يتمكن من ممارسة دور فعال في التحول الديمقراطي نتيجة تحكم الأنظمة، وقدراتها، وأجهزتها في الواقع المجتمعي والسياسي، واعتماده قوالب تقليدية من الإصلاح التدريجي غير الفعال، حيث أشارت النتائج إلى قلة الدورات في التنشئة السياسية وذلك يعود إلى قانون وزارة الشؤون الاجتماعية الذي يمنع مؤسسات المجتمع المدني من التدخل في القضايا السياسية وذلك طبقاً للمادة 6 من قانون رقم 28 لسنة 1962 (يحظر على الأندية الرياضية ومنظمات المجتمع المدني التدخل في الشؤون السياسية أو القضايا الدينية أو إثارة النزعات الطائفية أو القبلية أوالفئوية)، وهذا ما أشارت إليه نتيجة التحليل الديمغرافي للعينة والذي بين قلة الدورات التدريبية التي يلتحق بها المنتسبون للجمعية والتي شكلت نسبة 66 % من عينة الدراسة في قلة الدورات التدريبية

النتائج الخاصة بالسؤال الثاني ومناقشتها: ما المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني بدولة الكويت في أداء دورها المتعلق بالتنشئة السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول كل بنود المحور الثاني للاستبانة وترتيبها تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي، كما هو موضح في جدول (5):

الجدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول محور المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني المتعلق بالتنشئة السياسية

م	العبارة	بدرجة ضعيفة جداً		بدرجة ضعيفة		بدرجة متوسطة		بدرجة كبيرة		بدرجة كبيرة جداً		المتوسط الحسابي	انحراف معياري	ترتيب البنود	المستوى
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة				
13	ضعف التنسيق بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني.	4	7.5	5	9.4	19	35.8	13	24.5	12	22.6	3.45	1.170	3	متوسط
14	ضعف مصادر التمويل الخاصة بالجمعية.	8	15.1	6	11.3	8	15.1	12	22.6	19	35.8	3.53	1.462	2	متوسط
15	تحد التشريعات الكويتية من أدوار الجمعية السياسية.	7	13.2	7	13.2	11	20.8	14	26.4	14	26.4	3.40	1.364	5	متوسط
16	قلة ثقة أفراد المجتمع بمؤسسات المجتمع المدني.	1	1.9	13	24.5	16	30.2	13	24.5	10	18.9	3.34	1.108	6	متوسط
17	عدم التسويق لأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني.	3	5.7	8	15.1	15	28.3	16	30.2	11	20.8	3.45	1.153	4	متوسط
18	انخفاض دافعية المواطنين للعمل التطوعي.	6	11.3	13	24.5	12	22.6	13	24.5	9	17.0	3.11	1.281	8	متوسط
19	تدني المشاركة النسائية في مؤسسات المجتمع المدني.	7	13.2	14	26.4	14	26.4	12	22.6	6	11.3	2.92	1.222	10	متوسط
20	ضعف التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني فيما بينها.	5	9.4	9	17	17	32.1	11	20.8	11	20.8	3.26	1.243	7	متوسط

21	عدم استيعاب الشباب في فعالياتها.	6	11.3	10	18.9	16	30.2	14	26.4	7	13.2	3.11	1.204	9	متوسط
22	العصبية والقبلية الزائدة لدى بعض أفراد المجتمع.	3	5.07	6	11.3	17	32.1	8	15.1	19	35.8	3.64	1.242	1	متوسط
	المحور ككل											3.32	1.24	-	متوسط

باستقراء الجدول (5) يتبين أن عينة الدراسة قد وافقوا على وجود عدد من العقبات المؤثرة على أداء مؤسسات المجتمع المدني لدورها المتعلق بالتنشئة السياسية وجاءت جميعها بدرجة متوسطة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.92) و(3.64).

وجاء في أول المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع في أداء دورها المتعلق بالتنشئة السياسية في دولة الكويت المعوق المتضمن في البند رقم (22) والذي ينص على "العصبية والقبلية الزائدة لدى بعض أفراد المجتمع" وبمتوسط حسابي (3.64)، وجاء في الرتبة الثانية بين المعوقات المعوق المتضمن في البند رقم (14) والذي ينص على "ضعف مصادر التمويل الخاصة بالجمعية" وبمتوسط حسابي بلغ (3.53)، وجاء في الرتبة الثالثة بين المعوقات المعوق المتضمن في البند رقم (13) والذي ينص على "ضعف التنسيق بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني" وبمتوسط حسابي بلغ (3.45)، وجاء في الرتبة الرابعة بين المعوقات المعوق المتضمن في البند رقم (17) والذي ينص على "انخفاض مستوى التسويق لأدوار مؤسسات المجتمع المدني بالمجتمع" وبمتوسط حسابي بلغ (3.45) وجاءت جميعها بدرجة متوسطة.

بينما جاء في الرتبة الأخيرة في المعوقات التي تؤثر على دور مؤسسات المجتمع المدني المتعلق بالتنشئة السياسية في دولة الكويت المعوق المتضمن في البند رقم (19) والذي ينص على "ضعف مستوى المشاركة النسائية في مؤسسات المجتمع المدني" وبمتوسط حسابي بلغ (2.92) وجاء بدرجة متوسطة

وتعزو الباحثة هذه النتيجة المتمثلة في وجود عدد من العقبات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في أداء دورها المتعلق بالتنشئة السياسية إلى انتشار القبلية والطائفية في السنوات الأخيرة، خصوصاً مع انتخابات مجلس الأمة الكويتي الذي أثر بشكل مباشر على طبيعة مجالس إدارات بعض مؤسسات المجتمع المدني سواء من حيث الانتماء للقبيلة أو الطائفة أو مناقشة القضايا التي تتناسب مع فكر مجلس الإدارة وترك ما تختلف معه مما

أبعد المجتمع المدني عن الحيادية والموضوعية في المناقشة والتفاعل، كما أن قلة الدعم المادي من قبل الحكومة ومؤسسات الدولة وصعوبة الحصول على المال لدعم البرامج والأنشطة يضعف جهود المجتمع المدني، وتعاني مجالس الإدارات من صعوبة في تنفيذ الخطط والبرامج التي تطمح إليها، بالإضافة إلى انعدام وجود برامج متخصصة في التنشئة السياسية.

وتتفق هذه النتيجة ونتائج دراسة موسى شتيوي (2012م) التي توصلت إلى أن أهم معوقات مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الإصلاح السياسي أن هذه المؤسسات ليس لها قوة شعبية ومجتمعية ولا تكسب التأييد حول القضايا التي تتبناها، وهذا ربما أثّر في طبيعة الموضوعات التي تعمل عليها، وبالمحصلة النهائية فإن دورها متواضع في عملية التحول السياسي، كما تتفق النتيجة مع دراسة (Ye&Onyx) 2013، التي أكدت على صعوبات مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في قلة المخصصات المالية والتدخل الحكومي، بالإضافة إلى قلة الكوادر المؤهلة

التوصيات:

توصي الباحثة بعد قراءة نتائج الدراسة بما يلي:

1. تخصيص دعاية إعلامية دورية مقروءة ومسموعة ومرئية عن مؤسسات المجتمع المدني وأدوارها المتنوعة مع التركيز على دورها في التنشئة السياسية.
2. زيادة الدعم المادي ومصادر التمويل لمؤسسات المجتمع المدني لمساعدتها على تأدية الأدوار المطلوبة منها وتنفيذ البرامج والمشاريع والبرامج المتخصصة في موضوع التنشئة السياسية وغيرها من البرامج ذات الأثر الإيجابي على قيم وسلوك الفرد ويخدم المصلحة العامة للمجتمع.
3. تعزيز التعاون المشترك والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني والوزارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية من خلال اللقاءات الدورية والاجتماعات والمؤتمرات لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك وتقديم المبادرات والبدائل والحلول للمشكلات في مجالات مختلفة.
4. تعديل القوانين وتسهيل الإجراءات المرتبطة بإشهار مؤسسات المجتمع المدني وأعمالها، الأمر الذي يساهم بسرعة الإنجاز وتنفيذ الأعمال وتحقيق الأهداف المرجوة للأفراد والمجتمع.
5. مراجعة الخطط السنوية لمؤسسات المجتمع المدني ووضع رؤية إستراتيجية لعمل

هذه المؤسسات، تحقق الدور والوظيفة التي أُنشئت من أجلها وبما يضمن التطوير المستمر لهذه الخطط حتى تُلبي طموحات الأعضاء وتساهم في نمو المجتمع الكويتي وتقدمه.

6. حث مؤسسات المجتمع المدني والوزارات ذات الصلة بهذه المؤسسات على عقد دورات تدريبية ومؤتمرات سنوية ولقاءات دورية للأعضاء تساعدهم على تكوين رأي عام مستنير وإزالة اللبس والغموض عن القضايا الوطنية الشائكة، ويساهم في تحقيق الأمن الفكري للمواطنين ويضمن سلامة المجتمع وأمنه.

7. إجراء مزيد من الدراسات حول لتعرف دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أحمد، وئام السيد (2012). الدور السياسي للمجتمع المدني في دعم الأمن الاجتماعي: دراسة حالة لمعوقات العمل الاجتماعي في الكويت. مجلة البحوث المالية والتجارية، (2)، 731-699

بلحنافي، فاطمة (2016). دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد من خلال تعزيز حماية حقوق الإنسان، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، *1*(2)، 124-113. ttps://doi.org/10.54192/2254-000-002-006

بوحمامة، جيلاني ومحمد، محمود يوسف (2010). واقع تحقق الأهداف التربوية للتنشئة السياسية في المرحلة الثانوية في دولة الكويت من وجهة نظر المعلمين. مجلة العلوم الإنسانية، (33)، 7- 48.

بورتيز، اليخاندرو (2019). رأس المال الاجتماعي: أصوله وتطبيقاته في علم الاجتماع الحديث. مجلة عمران، (7).

الحبيبي، على السيد وعودة، جهاد عبد الملك والشراري، محمد فرحان (2013). المتغيرات الدولية والإقليمية وبناء منظومة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، *27* (3)، 208-177

حجازي، أحمد علي (2018). منظمات المجتمع المدني وحماية حقوق الإنسان. حوليات آداب عين شمس، *46*، 115-69. https://doi.org/10.21608/aafu.2018.31382

حسن، مي غريب والقصبي، راشد صبري وجورج، جورجيت دميان ومرجان، رانيا قدري (2014). متطلبات تفعيل التنشئة السياسية بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء التحولات السياسية بمصر بعد ثورة 25 يناير 2011، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، (16)، 748-711. https://doi.org/10.21608/jftp.2014.32715

حمودي، إسماعيل (2013). نظام القيم السياسية في المشروع الفكري لعبد الوهاب المسيري. مجلة البحثية، (1)

الحوراني، محمد عبد الكريم (2013). المجتمع المدني ضرورة وظيفية للدولة. دار المنظومة. .https://doi org/10.12816/0002027

خفاجي، ريهام أحمد (2017). مؤسسات المجتمع المدني الغربية- رسل القيم-: قراءة في الأدوار المحلية والدولية. مركز نماء للدراسات والبحوث.

دراجي، مكي (2007). دور المجتمع المدني في ترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان «قراءة في المفاهيم». مجلة البحوث والدراسات، (5)، 124-113

الدويش، بدر فيصل (2010). دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والسياسية في دولة الكويت [رسالة دكتوراه غير منشورة]. الجامعة الأردنية، الأردن.

الديحاني، بدر (2013) منظمات المجتمع المدني والدور المفقود، صحيفة الجريدة الكويتية. متاح على الرابط التالي: http://www.aljarida.com/articles/1462240935494388600.

السعودي، أحمد وطاهر، أحمد (2011). الديمقراطية الكويتية: التاريخ – الواقع – المستقبل. العربي للنشر والتوزيع.

السليحات، ملوح مفضي (2014). دور الجامعات الأردنية في تعزيز مفاهيم التربية السياسية لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. دراسات، العلوم التربوية، *41*(2)، 826-809. https://doi.org/10.12816/0017321

سليمان، بيان سامي والجوارنة، أحمد محمد والقاعود، إبراهيم عبد القادر (2017). دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الوطني في الأردن. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، *25*(3)، 323-348. https://doi.org/10.12816/0040182

شتيوي، موسى (2012). دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الأردن. مركز الدراسات الإستراتيجية.

الشراري، محمد فرحان سند (2015). أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي. المكتب العربي للمعارف.

شكر، عبد الغفار ومحمد، موروا (2003). المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية. دمشق: دار الفكر.

الطبيب، مولود زايد (2010). التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع. عمان: المؤسسة العربية الدولية.

العازمي، حمود خليفة سالم (2010). الدور التربوي للديوانية في نشر ثقافة المواطنة في دولة الكويت. المجلة التربوية، *24*(96)، 262-257.

عبد الفتاح، محمد زين العابدين (2011) مؤسسات المجتمع المدني الواقع والطموح. دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع.

العقيدي، حازم (2016). كيفية صناعة التنشئة السياسية ودورها. العربي للنشر والتوزيع.

علي، ناصر محمود (2008). دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

عمار، مروة (2016). المجتمع المدني في الكويت وفعاليته كمدخل للإصلاح الاقتصادي. نشر يوم الجمعة الموافق 4 نوفمبر على موقع السي آن أن بالعربية، متاح على الرابط التالي: https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/11/04/opinion-kuwait-society-civil/، تاريخ الاسترجاع 19/8/2023

العنزي، أحمد سلامة (2015). دور الإدارة المدرسية في تنمية قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الثانوية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، *41* (158)، 66-19. https://doi.org/10.34120/jgaps.v41i158.2319

عودة، جهاد (2015). معضلة مفهوم الحداثة في منظور مقارن دولي. المكتب العربي للمعارف.

عـوض، عائشـة إسـماعيل عبـد اللطيـف (2001). الوعـي السـياسي للطفـل المـصري في الريـف [رسـالة ماجسـتير غير منشـورة]. جامعـة عين شـمس، القاهرة.

الغـزي، ناجـي (2015). دور مؤسسـات المجتمـع المـدني في التنشـئة السياسـية، مركـز أضـواء للبحـوث والدراسـات الإستراتيجيـة، متـاح على الرابـط التـالي: *org.adhwaa.www*، تاريـخ الاسترجـاع: 18/8/2023.

محمد، رندا عماد (2019). تأثير مؤسسـات التنشـئة السياسـية على تشـكيل الثقافة السياسـية في المجتمع المصري. مجلـة كليـة التجارة للبحوث العلميـة، (66)، 30-1. https://doi.org/10.32894/1898-009-033-012

محمـود، عبـاس فاضـل (2012). دور منظمـات المجتمـع المـدني في تعزيـز البنـاء الديمقراطـي في العـراق، مجلـة الأسـتاذ، (203)، 641-615.

محمود، محمد وآخرون (2004). الخدمة الاجتماعية ومشكلات المجتمع. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

المقـداد، محمـد أحمـد والعـزام، أمين علي (2016). مؤسسـات المجتمـع المـدني والحكومـة: العلاقـة المتبادلـة الأردن: دراسـة حالـة. مجلـة العلـوم الاجتماعيـة، *44*(1)، 275-232. https://doi.org/10.34120/jss.v44i1.2217

المواضيـة، رضا وشـديفات، حسين حميد والزبون، محمد سـليم (2015). المعوقـات التي تواجه الجامعات الأردنية في القيـام بدورهـا في تعزيـز مفاهيـم التربيـة السياسـية مـن وجهـة نظـر أعضـاء هيئـة التدريـس فيهـا. المجلـة العربيـة لضمـان جـودة التعليـم الجامعي، *8*(22)، 123- 148. https://doi.org/10.20428/AJQAHE.8.4.6

الهاشـمي، أبـو بكـر علي (2011). تطـور المجتمـع المـدني في دول مجلـس التعـاون الخليجـي: التحديـات والواقـع. مجلـة العلـوم الإنسـانية والتطبيقيـة، (20)، 117-91.

أبـو هزيـم، طـارق زيـاد (2017). المجتمـع المدني وبنـاء الدولة المدنيـة الديمقراطيـة: مقاربة سياسـية. مجلة المنـارة للبحـوث والدراسـات، *23*(1)، 181- 220. https://doi.org/10.33985/0531-023-001-006

ثانياً: المراجع الأجنبية

Chao, YE & Jenny, O. (2015). Development Paths, Problems and Countermeasures of Chinese Civil Society Organizations. *Cosmopolitan Civil Societies Journal*, *7*(2), 1-18. https://doi.org/10.5130/ccs.v7i2.4350

Guerra, J. Teodsio, A.& Walter, M. (2016). Knowledge and Power of Civil Society: an empirical study of Brazilian professionals working in NGOs. *Cosmopolitan Civil Societies Journal*, *8*(1), 64-85. https://doi.org/10.5130/ccs.v8i1.4259

Kutay, A. (2012). Europeanization of Civil Society through the Sponsored European Publics. *Javnost-The Public*, *19*(1), 19-34. https://doi.org/10.1080/13183222.2012.11009076

Starky, H.& Osler, A. (2001). Citizenship Education and National Identities in France and England: inclusive or exclusive? *Oxford Review of Education*, *27*(2), 287-305. https://doi.org/10.1080/03054980124800

Tardif, J. (2002). *Intercultural Dialogues and Cultural Security, Foreign Affairs, Planet Agoras Scientific*

Comity. Available online at: http://www.interculturaldialogue.eu/web/index.php.

Yom, S. (2005). Civil Society and Democratization in the Arab World. *Middle East Review of International Affairs*, *9*(4), 14- 33.

Romanized Arabic References: الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

ʾaḥmadu waʾiāmu al-sayyidi (2012). al-dawru al-sīāsiyyu lil-mujtamaʿi almadaniyyi fī daʿmi alʾamni al-ajtimāʿiyyi dirāsatun ḥāllatun limaʿūqāti alʿamali al-ajtimāʿiyyi fī alkūʾayti mijallatu albuḥūthi almāliyyati wa-l-tijāriyyati (2).699-731 ،

blḥnāfī fāṭma (2016). dawru almujtamaʿi almadaniyyi fī tarqiyati alḥukmi al-rāshidi min khilāli taʿzīzi ḥimāyati ḥuqūqi alʾinsāni mijallatu ḥuqūqi alʾinsāni wa-l-ḥuruyāat alʿāmmati 1(2)، 113-124. ttps://doi.org/10.54192/2254-000-002-006

bwḥmāma jaylāniyyun wamuḥammadin maḥmūdi yūsufa (2010). wāqiʿu taḥaqquqi alʾahdāfi al-tarbawiyyati lil-tanshiʾiati al-sīāsiyyati fī almarḥalati althuāʾunwiyyati fī dawlati alkūʾayti min wijhati naẓari almuʿallimīna mijallatu alʿulūmi alʾinsāniyyati (33).48 7- ،

biwritzy alyakhāndrū (2019). raʾasu almāli aliājtimāʿiyyi uṣūluhu wataṭbiyaqāʾuthu fī ʿilmi aliājtimāʿi alḥadīthi mijallatu ʿimrāna.(7)

alḥabībiyyu ʿalā al-sayyidi waʿawdatin jihādu ʿabdu almaliki wa-l-shirāriyyu muḥammadu frḥān (2013). almutghayarāti al-dawliyyatu wa-l-ʾiqlaymiyyati wabināʾu manẓumwmati almujtamaʿi almadaniyyi fī dūʾali majlisi al-taʿāwuni alkhalījiyyi almajallatu alʿilmiyyatu lil-buḥūthi wa-l-dirāsāti al-tijāriyyati 27 (3).177-208 ،

ḥijāziyyun ʾaḥmd ʿaliyyin (2018). munaẓẓamātu almujtamaʿi almadaniyyi waḥimāyati ḥuqūqi alʾinsāni ḥawliyyāt ādābi ʿayni shamsin 4669-115 ،. https://doi.org/10.21608/aafu.2018.31382

ḥasanun my ghryb wa-l-qaṣaby rāshidu ṣbry wjwrj jwrjyt dmyān wmrjān rānyā qadrī (2014). mutaṭallabāti tafʿīli al-tanshiʾiati al-sīāsiyyati bimarḥalati al-taʿlīmi alʾasāsiyyi fī ḍawʾi al-taḥawwulāti al-sīāsiyyati bimiṣra baʿda thawrati 25 ynāyr 2011 ،mjla kulliyyati al-trbya jāmʿa bawrisʿayd (16)711-748 ،. https://doi.org/10.21608/jftp.2014.32715

ḥumūdiyyun ʾismāʿīlu (2013). niẓāmu alqiyami al-sīāsiyyati fī almashrūʿi alfikriyyi liʿabdi alwahhābi almusayyiriyyi mijallatu albaḥthiyyati.(1)

alḥawrāniyyu muḥammadu ʿabdi alkarīmi (2013). almujtamaʿu almadaniyyu ḍarūratun waẓīfiyyatun lil-dawlati dāru almanẓūmati https://doi.org/10.12816/0002027

khaffājī ruyahāʾum ʾaḥmad (2017). muʾuassasātu almujtamaʿi almadaniyyi algharbiyya#u- rusulu alqiyami- qirāʾatun fī alʾadwāri almaḥalliyyati wa-l-diwalyi#ta markazu nimāʾ lil-dirāsāti wa-l-buḥūthi

darrājiyyun makkiyyun (2007). dawru almujtamaʿi almadaniyyi fī tarqiyati al-dīmuqrāṭiyyati

waḥuqūqi al'insāni» qirā'atun fī almafāhīmi mijallatu albuḥūthi wa-l-dirāsāti (5).113-124 ،

al-dū'ayshu badrin fyṣl (2010). dawru munaẓẓamāti almujtama'i almadaniyyi fī al-tanmiyati aliājtimā'iyyati wa-l-sīāsiyyati fī dawlati alkū'ayti] risālatu dukutwarāh ghayru manshūratin aljāmi'atu al'urdunniyyati al'urdunnu

al-dyḥāny bdr (2013) munaẓẓimātu almujtama'i almadaniyyi wa-l-dūri al-mfqwd ṣaḥīfati aljarīdati alkaī'atyi#ta mutāḥun 'alā al-rābiṭi al-tāly http://www.aljarida.com/articles/1462240935494388600.

al-su'ūdiyyu 'aḥmadu waṭāhirun 'aḥmadu (2011). al-dīmuqrāṭiyyati alkawītiyyatu al-tārīkhu – alwāqi'u – almustaqbalu al'arabiyyu lil-nashri wa-l-tawzī'i

al-slyḥāt mulawḥ mufḍī (2014). dwr aljāmi'āti al'urdunniyyati fī ta'zīzi mafāhīmi al-tarbiyati al-sīāsiyyati ladā al-ṭlba min wjha naẓari 'a'ḍā' hy'i al-tadrīsi dirāsātun al'ulūmi al-tarbawiyyati 41(2)809-826 ،. https://doi.org/10.12816/0017321

sulaymānu bayān sāmī wa-l-jwārna 'aḥmd muḥamd wa-l-qā'ūd 'ibrāhym 'abd alqādiri (2017). dawru mu'uassasāti almujtama'i almadaniyyi fī tarsīkhi al'amni alwaṭaniyyi fī al'urdunni mjla aljāmi'ati al'islāmiyyati lil-dirāsāti al-tarbawiyyati wa-l-nafsiyyati 25(3)323-348 ،. https://doi.org/10.12816/0040182

shtyūī mūsā (2012). dawru mu'uassasāti almujtama'i almadaniyyi fī al'iṣlāḥi al-sīāsiyyi fī al'urdunni markazu al-dirāsāti al-'istarittayijya

al-shurāriyyu muḥammadu frḥān sanadin (2015). 'atharu almutghayarāti al-dawliyyati wa-l-'iqlaymiyyati 'alā taṭawwuri almujtama'i almadaniyyi fī dū'ali majlisi al-ta'āwuni alkhalījiyyi almaktabu al'arabiyyu lil-ma'ārifi

shakar 'abdu alghaffāri wamuḥammadun mūraū (2003). almujtama'u al'ahliyyu wadawruhu fī binā'i al-dīmuqrāṭiyyati dimashqu dāru alfikri

al-ṭabību mawlūdu zāyid (2010). al-tanshi'iatu al-sīāsiyyatu wadawruhā fī tanmiyati almujtama'i 'umānu almu'uassasatu al'arabiyyatu al-dawliyyatu

al'āzimiyyu ḥamwud khalīfata sālimin (2010). al-dawru altarrabwiyyu lil-duyūāniyyati fī nashri thaqāfati almūāṭanati fī dawlati alkū'ayti almajallatu al-tarbawiyyati 24(96).257-262 ،

'abdu alfattāḥi muḥammad zayni al'ābidīna (2011) mu'uassasātu almujtama'i almadaniyyi alwāqi' wa-l-ṭamawaḥ dāru 'ālami al-thaqāfati lil-nashri wa-l-tawzī'i

al'aqīdiyyi ḥāzimin (2016). kayfiyyati ṣinā'ati al-tanshi'iati al-sīāsiyyati wadawrihā al'arabiyyu lil-nashri wa-l-tawzī'i

'aliyyun nāṣiru maḥmūdin (2008). dawru munaẓẓamāti almujtama'i almadaniyyi fī ta'zīzi almushārakati al-sīāsiyyati fī filasṭīna] risālatu miājastyr ghayru manshūratin kulliyyatu al-dirāsāti al'ulyā jāmi'atu al-najāḥi alwaṭaniyyati filasṭīnu

‘mār mrwa (2016). al-mjtm‘ al-mdny fī alkūʾayti wf‘ālyyatuhu kamadkhalin llʾiṣlāḥ al-aqtiṣādiyyi nushira yawma al-jm‘a al-mwāfq 4 nwfmbr ‘alā mawqi‘i al-sy ān ʾan bi-l-‘arabiyyati mtāḥ ‘lā al-rābṭ al-tāly https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/11/04/civil-society-kuwait-opinion، tārykh aliāstirjā‘ 19/8/2023.

al‘anaziyyu ʾaḥmd slāma (2015). dawru alʾidārati almadrasiyyati fī tanmiyati qiyami almūāṭanati ladā ṭilābi almarḥalati al-thāniwayti mijallatu dirāsāti alkhalīji wa-l-jazīrati al‘arabiyyati 41 (158)19-66 ،. https://doi.org/10.34120/jgaps.v41i158.2319

‘awdatun jihādun (2015). mu‘ḍilatu mafhūmi alḥadāthati fī manẓūrin muqāranin dawliyyin almaktabu al‘arabiyyu lil-ma‘ārifi

‘wḍ ‘āʾishatu ʾismāʾīl ‘abdi al-laṭīfi (2001). alwa‘yu al-sīāsiyyi lil-ṭifli almiṣriyyi fī al-rīfi] risālatu miājastyr ghayru manshūratin jāmi‘atu ‘ayni shamsin alqāhirati

alghazziyyi nājī (2015). dawru muʾuassasāti almujtama‘i almadaniyyi fī al-tanshiʾiati al-sīāsiyyati markazu ʾaḍawāʾ lil-buḥūthi wa-l-dirāsāti alʾistarittayijya mutāḥun ‘alā al-rābiṭi al-tāly www.adhwaa.org ،tārīkhu aliāstirjā‘ 18/8/2023.

muḥammadun rndā ‘mād (2019). taʾathīru muʾuassasāti al-tanshiʾiati al-sīāsiyyati ‘alā tashkīli al-thaqāfati al-sīāsiyyati fī almujtama‘i almiṣriyyi mijallatu kulliyyati al-tjāra lil-buḥūthi al‘ilmiyyati (66)1-30 ،. https://doi.org/10.32894/1898-009-033-012

maḥmūdun ‘abbāsu fāḍilin (2012). dawru munaẓẓimāti almujtama‘i almadaniyyi fī ta‘zīzi albināʾi al-daymiqriāiṭy fī al‘irāqi mijallatu alʾustādhi (203).615-641 ،

maḥmūdun muḥammadun waʾākharūna (2004). alkhidmati aliājtimā‘iyyatu wamushkilātu almujtama‘i alqāhiratu maktabatu zahrāʾa al-sharqi

almiqdādu muḥammad ʾaḥmada wa-l-‘izzāmu ʾamīn ‘ly (2016). muʾuassasātu almujtama‘i almadaniyyi wa-l-ḥukūmati al‘alāqatu almutabādilatu alʾurdunnu dirāsatun ḥāllatun mijallatu al‘ulūmi aliājtimā‘iyyati 44(1)232-275 ،. https://doi.org/10.34120/jss.v44i1.2217

almūāḍiyatu rḍā wshdyfāt ḥsyn ḥmyd wa-l-zbwn muḥamd slym (2015). almu‘awwaqātu al-ty tūājihu aljāmi‘āti alʾurdunniyyati fī alqīāmi bidawrihā fī ta‘zīzi mafāhīmi al-tarbiyati al-sīāsiyyati min wjha naẓari ʾa‘ḍāʾ hyʾi al-tadrīsi fyhā almajallatu al-‘rbya liḍamāni jwda al-ta‘līmi al-jām‘y 8(22)148 123- ،. https://doi.org/10.20428/AJQAHE.8.4.6

alhāshimiyyu ʾabū bakrin ‘aliyyun (2011). taṭawwuru almujtama‘i almadaniyyi fī dūʾali majlisi al-ta‘āwuni alkhalījiyyi al-taḥaddīāti wa-l-wāqi‘i mijallatu al‘ulūmi alʾinsāniyyati wa-l-taṭbiyyaqaya (20).91-117 ،

ʾabū hzym ṭārq zīād zyād (2017). almujtama‘u almadaniyyu wabināʾu al-dawlati almadaniyyati al-dīmuqrāṭiyyati muqārabatun sīāsiyyatin mijallatu almanārati lil-buḥūthi wa-l-dirāsāti 23(1)، 220 181-. https://doi.org/10.33985/0531-023-001-006

الاستبانة

م	البنود	بدرجة ضعيفة جداً	بدرجة ضعيفة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جدا
دور مؤسسات المجتمع المدني بدولة الكويت في التنشئة السياسية:						
1	تحفزنا الجمعية على ضرورة الحصول على حقوقنا.					
2	تشجعنا الجمعية على أداء واجباتنا الوطنية.					
3	تتيح الجمعية فرص إبدأ الرأي في الموضوعات المطروحة.					
4	تحث الجمعية على احترام الرأي الآخر في المناقشات المختلفة.					
5	تحرص الجمعية على تنظيم ندوات لتوعيتنا بالحقوق والواجبات السياسية.					
6	تُطرح بالجمعية مشكلات الوطن وسبل حلها.					
7	تنظم الجمعية فعاليات تخدم المجتمع تطوعياً مثل (حملات وقوافل خيرية).					
8	تحرص الجمعية على الاحتفال بالمناسبات الوطنية.					
9	تنظم الجمعية دورات في التنمية السياسية تشمل موضوعات متنوعة.					
10	أشعر أن جميع الأعضاء بالجمعية أسرة واحدة.					

11	تتيح لنا الجمعية فرص تقلد أدوار متنوعة في الفعاليات التي تنظمها كالاحتفالات والندوات وغيرها.					
المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني المتعلق بالتنشئة السياسية:						
12	تتيح الجمعية الفرص للمرأة لتقلد مناصب وأدوار مميزة.					
13	ضعف التنسيق بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني.					
14	ضعف مصادر التمويل الخاصة بالجمعية.					
15	تحد التشريعات الكويتية من أدوار الجمعية السياسية.					
16	قلة ثقة أفراد المجتمع بمؤسسات المجتمع المدني .					
17	انخفاض مستوى التسويق لأدوار مؤسسات المجتمع المدني.					
18	انخفاض دافعية المواطنين للعمل التطوعي.					
19	ضعف مستوى المشاركة النسائية في مؤسسات المجتمع المدني.					
20	ضعف التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني فيما بينها.					
21	عدم استيعاب الشباب في فعالياتها.					
22	العصبية والقبلية الزائدة لدى بعض أفراد المجتمع.					

The Role of Civil Society Institutions in the Political Education in Kuwait and the Obstacles They Face

Bibi Mahmoud Ashour(1)
Omaima Mohammed Abu Al-Khair(2)

Abstract:

The study aimed to reveal the role of civil society institutions in Kuwait in political education from the perspective of the study sample, and to identify the main obstacles they face in performing this role. The study utilized a descriptive-analytical approach, with the sample consisting of 53 associate and founding members of the Kuwaiti Association for National Fraternity. The tools included a questionnaire with 22 items divided into two areas.

The results of the study showed that civil society institutions in Kuwait play a significant role in political education. They serve as an important platform for expressing opinions, public participation, and discussing various issues with experts and specialists. The findings also highlighted several obstacles that might affect the ability of civil society institutions to perform their role in political education, including tribalism and sectarianism among some of their members, as well as the lack of funding and material support needed to carry out their role effectively.

Keywords: Civil society institutions, Political upbringing, Kuwait.

(1) College of Arts, Humanities and Social Sciences – University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)
bibi.ash22@hotmail.com

(2) College of Arts, Humanities and Social Sciences – University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)